سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي
www.hurrriya.com
حرية – العدد (٣٨) ٢٠١٣/٥/٢٧

خطاب السيد: حياد لبنان في سوريا وقتال حزب الله

علي الشيخ منصور

انتهت مرحلة النفي والإنكار، كما انتهت مرحلة التلطي وراء الزرائع الوهمية لتبرير وجود عناصر حزب الله في سوريا، ليس الدفاع عن أقلية شيعية تسكن في بعض القرى اللبنانية، ولا هي العتبات المقدسة التي تطلبت دخول ميليشيات الحزب إلى سوريا، إنه المشروع الإيراني الذي يموه أهدافه تحت اسم المقاومة والممانعة، لكن السؤال: مقاومة من؟ وممانعة من؟

السيد حسن نصر الله يعترف أنها مقاومة الثورة السورية ، وممانعة انتصارها مهما كان الثمن، لأنها خطر على وجوده ومشروعة اللا وطني، إذ اضطرّ في خطابة الأخير يوم السبت ٢٥/ ٥/ في الذكرى الـ ١٣ للانسحاب الاسرائيلي من لبنان أن يلعب على المكشوف، حين ميّز بين ضرورة الحياد اللبناني في سوريا، وضرورة قتال حزب الله إلى جانب النظام، وهي مفارقة قديمة لا يتم الإعتراف بها دائما، أن يكون لحزب أجندة مستقلة خارج أجندة الدولة التي يعيش في ظلّها، فالسيد نصر الله يؤكد وجود خطرين كبيرين يواجههما اللبنانيون وشعوب المنطقة، «الخطر القائم والدائم منذ النكبة، اي اسرائيل ونواياها واطماعها ومشاريعها، والتحولات الحاصلة في سوريا، في جوارنا على حدودنا، وبروز التيارات التكفيرية بقوة في الميدان». مضيفاً أن ما يجري في سوريا «مهم جدا للبنان، ومصيري جدا للبنان أيضا، لحاضرنا ومستقبلنا».

السيد نصر الله يضع الثورة السورية في خانة التيارات التكفيرية، لكن المفارقة أن يطالب السيد بحياد لبنان الدولة والشرعية، مقابل طورته في القتال ضد الشعب السوري، إذ توجه إلى خصومه اللبنانيين قائلاً «نجدد دعوتنا الى تجنيب الداخل اللبناني أي صدام أو صراع. نحن مختلفون على سورية؟ أنتم تقاتلون في سورية؟ نحن نقاتل في سورية؟ فلنتقاتل هناك. حيدوا لبنان، لماذا نتقاتل في لبنان؟ فلنحيد لبنان عن القتال وعن الصدام وعن المواجهات الدامية».

أية مقاومة أو ممانعة تلك التي تقول «فلنتقاتل هناك، لماذا نتقاتل في لبنان» سوريا بالنسبة له أصبحت «هناك» مستباحة له ولأسياده في طهران، المهم أن يبقى استقرار لبنان «الهنا»، هو الذي كان ومنذ بدايات الثورة السورية، يطالب بعدم التدخل الخارجي، الآن أصبح القتال في سوريا وعلى سوريا مسموح بالنسبة لسيد المقاومة والممانعة، بل هو ضرورة، لكن القتال في لبنان، وتحديداً بعد أحداث طرابلس في الشمال اللبناني التي تسببت يوم الأحد ١٩/ ٥ بمقتل ٣٠ لبنانياً تربك حزب الله، وتشوش على انفراده بالقرار اللبناني بعيدا عن الدولة والشرعية. خطاب لاتنقصه الوقاحة في تناوله للأزمة السورية. هذا الخطاب الذي امتد لأكثر من ساعة، ألقاه السيد عبر شاشة عملاقة امام حشد من انصاره في بلدة مشغرة في البقاع اللبناني، واعداً انصاره بالنصر في معركة سوريا «أقول لكم أيها الناس الشرفاء، أيها المجاهدون، أيها الابطال... كما كنت أعدكم بالنصر دائما، أعدكم بالنصر مجددا». لأن «سوريا هي ظهر المقاومة وهي سند المقاومة، والمقاومة لا تستطيع ان تقف مكتوفة الايدي ويكشف ظهرها او يكسر سندها. اقول هذا بصراحة والا نكون أغبياء»، معتبراً أن «الغبي هو الذي يتفرج على الموت والحصار والمؤامرة تزحف دون أن يحاول مواجهتها». لكنه لايتردد في صنع الموت والحصار في سوريا، وتوريده للسوريين، ليس المهم الشعب السوري، بل المهم هو بقاء سلاح حزب الله في المشروع الإيراني، ليوجه تارة ضد سوريا، وأخرى ضد لبنان والبنانيين أيضاً.

الافتتاحية

معارك سوريا .. ومعارك المعارضات السورية

سامي شيحان

شهد الأسبوع الأخير تصعيدا غير مسبوق في المعارك الشرسة التي يخوضها النظام وشبيحته والداعمين له من حزب الله وفيلق القدس وسواهما، كلهم يخوضون معركة سوريا التي اعتبرها حسن نصر الله، بأنها تهدف لكسر ظهر المقاومة، وهذا لن نسمح به. ليس في بلدة القصير ومحيطها التي تحيل العناوين في الأسبوع الأخير، بل هناك معارك لاتقل ضراوة عنها في الغوطة الشرقية وتحديداً في العتيبة التي سبق وضربها النظام بالكيماوي ليكسر سيطرة الجيش الحر عليها، باعتبارها بوابة السيطرة على المطار الدولي.

بالمقابل نظرة سريعة إلى معارك المعارضة السورية، تبين الفارق بين سوريا وبين هذه المعارضة، والأصح تلك المعارضات، التي تتوزع يوميا على عدد من المؤتمرات والفعاليات، وتخوض في كل منها معارك شرسة ضدّ بعضها البعض، وربما يكون اجتماع الهيئة العامة للائتلاف الوطني في استنبول نموذجاً لتلك المعارك، حيث الجمعية العامة تجتمع في قاعة بالطابق -٢، بينما جماعة المجلس يجتمعون في قاعة بالطابق -١، وإلى يمينهم في قاعة أخرى مجموعة ثانية من الإئتلاف.

ورغم أن التوسعة هي العنوان العريض الأول في جدول الأعمال، إلا أنهم وبعد خمسة أيام من المهايرات والإتهامات غير الأخلاقية، والحديث عن صفقات لاتلق بتضحيات الشعب السوري، ولا بثورته من أجل الحرية والكرامة، لم يصل المجتمعون إلى أي توافق، مما إضطرهم لتمديد الاجتماع حتى يوم غد الثلاثاء.

في هذه الاجتماعات يغيب الحضور السوري في زحمة الحديث عن طوائف ومناطق ومجموعات، في هذه الاجتماعات تجري مساومات ذات رائحة نتنة، للحفاظ على المناصب، وتمرير مواقف وأسماء وولاءات، في هذه الاجتماعات تشاهد أنوات متضخمة أكثر من مساحة الوطن، بينما يحترق الوطن في معارك سوريا، تنتشر رائحة التقسيم فوق خرائط ملونة بكل الألوان، بين سوريا والمارضات السورية مسافة كبيرة من الحب والإنتماء المفقودين.

حرية – العدد (٣٨) ٢٠١٣/٥/٢٧

المؤامرة الدولية على الشعب السوري

نبيل حيفاوي

الورقة التي رفع رايتها النظام، وحلفه الروسي الإيراني «المذهبي، والقومجي»، حين استخدم مقولة: المؤامرة الدولية، وحتى الكونية، لطمس حقيقة الثورة الشعبية السورية، باتت مهترئة في مهب الريح. حيث المواقف الدولية، كشفت تماماً عن «رأفة» الدول الكبرى بنظام بشار الأسد، ونسج الكثير من حبال النجاة له، أو على الأقل، التخفيف من خسائره في مواجهة الثورة.

ورغم أن مقولة «المؤامرة» بشكل عام، لا تصلح لتحليل وفهم الأحداث السياسية، والثورات منها بشكل خاص، غير أن نظرة للوضع الدولي منذ انطلاق الثورة، وحتى اليوم، تبين أنه إذا كان هناك مؤامرة، فهي تلك التي نشهدها في السياسات الدولية إزاء الثورة، وليس ما ادعاه النظام عن مؤامرة أمريكية إسرائيلية إمبريالية تركية قطرية سعودية ... إلخ، تسعى لإسقاطه. الشاهد الساطع، في الموقف الإسرائيلي، وفي موقف النظام من إسرائيل. حيث عبرت المؤسسة السياسية الاسرائيلية، ومعها العسكرية والأمنية، عن قلقها من احتمال سقوط نظام بشار الأسد. ومنذ الاجتياح الأول لمدينة درعا، خرقت قوات النظام الاتفاق في موضوع الدخول للمنطقة المحرمة، ولم تعترض إسرائيل على الخرق، بل تجاهلته. وفي المعارك التي تدور في المنطقة السورية من الجولان، لا تعترض إسرائيل على التموضع العسكري للنظام، وعلى تحركات قواته خلال هجومها على مواقع الثوار. ويعلم النظام أن إسرائيل هي حليف موضوعي لتمكينه من البقاء. لكن تطور الثورة وانهيار قدرات النظام، جعل إسرائيل تضع كل الاحتمالات في الحسبان، بما فيها انهيار النظام. وترى إسرائيل الخطر في انتصار ثورة الحرية والديمقراطية للشعب السوري. أما الغرب، والولايات المتحدة تحديداً، فقد شكلت مواقفهم تمكينا للنظام السوري، من المضي في القتل والتدمير، على إيقاع من الخداع الدبلوماسي والسياسي، في ادعاء تأييد التغيير الديمقراطي في سوريا. فهي وإن كانت ترى في تغيير النظام فرصة لتسديد ضربة للاستراتيجية الإيرانية في المنطقة، لكنها لم تقدم شيئا ذي قيمة لدعم الشعب السوري، بل تراجعت عن الكثير من مواقفها، بفعل أجندات خاصة بها، على المستوى الإقليمي «المصالح الأمنية الإسرائيلية»، وعلى المستوى الدولي «الصفقات الاستراتيجية مع روسيا»، فضلا عن الداخل الأميركي، وحسابات التجربتين الأفغانية والعراقية، وهو ما يروج له البيت الأبيض، لتبرير تردده في تقديم الدعم للثورة. بقية دول الغرب، تدور بالفلك الأميركي، وتتأثر بالاستحقاقات الروسية، وهي ليست معنية مبدئيا بانتصار الثورة، لأن ماجرى في سوريا منذ (آذار٢٠١١) لم يكن بقرار من أحد، ولم تنطلق الثورة بالاتفاق مع أية أطراف خارجية، عربية كانت، أم دولية. وجميع تلك الدول علّقت تخاذلها، على مشجب «جبهة النصرة وتنظيم القاعدة»، والمعروف أنه لم يكن لهذا المشجب أي حضور طوال العام الأول من الثورة، وكان الموقف الدولي هو ذاته (التردد، التقدم والتراجع، إطلاق الوعود وعدم الإيفاء بها، تصيد الذرائع..).

زد على ذلك وقوف ثاني قوة في العالم، روسيا، بكل قدراتها وامكاناتها، السياسية والدبلوماسية والعسكرية والأمنية، ضد ثورة الشعب السوري، خوفا من الديمقراطية في سوريا، وتحسبا لانهيار آخر موقع لها بعد نهاية الحرب الباردة، إضافة لعوامل أخرى.

أما إيران فهي التي تخوض القتال بالعلن ضد الشعب السوري، ومعها بقية القطعان الطائفية، من العراق ولبنان. لانقول إن ذلك مؤامرة، بل تضافر، وتقاطع مصالح كبرى، تقف ضد تطور الثورة. وإن كان لابد من مقولة «مؤامرة» فهو ما ينطبق على النظام وما له من دعم دولي.

الثورة عسكريا:
خطر المناطقية وضرورة المركزية

جمال حمود

بعد أكثر من سنتين على تفجر الثورة، ومايقارب سنة ونصف على دخولها ميدان العمل العسكري، ومع كل التقدير للبطولات شبه الأسطورية للمقاتلين في أكثر الجبهات، غبر أن خللا خطيرا ومركزيا باديا للعيان، في بنية وتنظيم الكتائب المقاتلة على الجبهات.

ذلك ما تظهره المعارك في أكثر من جبهة. ونقصد به، الوضع التنظيمي للقوى المقاتلة، التي وإن كان نشوؤها، قد لعب دورا في بقائها مشتتة، تعاني من المناطقية، فإن استمرار تطور الثورة بات بحاجة ماسة إلى هيكلية جديدة، تخضع لمركز عمليات واحد، له هيئة أركانه، وخططه التكتيكية والاستراتيجية.

والمعروف أن النظام، ورغم كل تدهوره، استطاع الصمود أكثر، جرّاء أسباب كثيرة، لعل أهمها: قدرته على تحريك قواته، وفق خطة عامة، ومن أجلها راح يهتم بطرق الإمداد، وبحماية مراكزه الاستراتيجية، وبالتركيز على منطقة دون غيرها ، كتكتيك يخدم اسراتيجيته في سحق الثورة.

وهذا مالم يتوفر لكتائب الثورة المقاتلة حتى الآن، وهو ما تدل عليه مجريات القتال، وبعض النداءات عبر المنابر الإعلامية، لتوجه المقاتلين لنجدة مدينة أو منطقة.

وتزداد خطورة استمرار هذه الحالة، بترابطها مع محدودية التسليح، كما ونوعا، وضعف القدرة اللوجستية للجيش الحر والقوى الأخرى.

إن وضع تصور استراتيجي للعمل العسكري ضد آلة النظام، يمكن قوى الثورة من الدفاع الأفضل، ومن النجاح المؤكد في العمليات الهجومية. ومع الأسف، تقاتل قوى الثورة حتى اللحظة، غالبا، بتشكيلات محصورة في مدينة أو منطقة، بمواجهة جيش يقاتل بكل قواه المتاحة، وفق خطة لها أولوياتها، مما يمكنه ولو جزئيا من التعويض عن خساراته، وتفكك عدد من الويته وفرقه. فهو يستطيع تحريك قوى من أقصى الشرق إلى الغرب، ناهيك عن المساحة التي تغطيها طائراته، وبزمن قياسي عند الضرورة.

ربما مثلا، يكون العدد والعدة للجيش الحر في مدينة ما، أكبر من حاجة تلك المدينة لها، هنا تتكفل الخطة المركزية والأركان الموحدة، وعلى الأقل المشتركة، برسم خارطة لتحريك القوى وتوزيعها. وأحيانا ، تعمل هيئة الأركان على أولويات تكتيكية لمصلحة خطة قتالية تفرضها المواجهة الاستراتيجية.

والمركزية في تنظيم وتحريك القوى المقاتلة، هي التي تمكن من امتلاك المبادرة، في الهجوم، وفي الدفاع التكتيكي أو الاستراتيجي.

أما مردود المركزية العسكرية، على المستوى الداخلي (الذاتي)، فهو يقوم أيضا على درء أخطار المجموعات المسلحة التي تعمل كقطاع طرق، أو لحساب أجندات خاصة لاتتلاءم وأهداف الشعب من ثورته. وتتوارد الكثير من الأخبار على هذا الصعيد، فأثر هذه الظاهرة لايقتصر على الجانب العسكري، بل يتعداه لجعل قطاعات من الشعب الحاضنة للثورة، تحجم عن التحامها مع الثوار، ويخيم عليها اليأس من الحالة الثورية.

وإذ نشير إلى ذلك، وأهميته، نعلم أن لا تراجع عن الثورة، لكن كلما وفرنا الجهد، واقتصدنا في دفع الثمن، كان ذلك أفضل، وإنجازات الثورة تتحقق بشكل أسرع.

حرية – العدد (٣٨) ٢٠١٣/٥/٢٧

فنانو سوريا مع الثورة أومع الطاغية !

نعيم نصار

عندما كتب أطفال درعا شعاراتهم على جدران مدارسهم في درعا في آذار مطالبين بالحرية ٢٠١١، وفعلهم هذا شكّل الشرارة التي حركت خزان القهر والخوف الكامن في نفوس السوريين، ثم تم اعتقالهم وتعذيبهم في أقبية الجزار عاطف نجيب لتبدأ بعدها ثورة الشعب السوري.

في تلك الأيام كان معظم الفنانين السوريين، لاسيما نجوم الصف الأول يعيشون في إمبراطورياتهم النجومية غير آبهين بأحد سوى رسائل الإعجاب والتودد لهم من قبل جمهور يعتقدون أنه وجد ليعجب ويصفق لهم فقط، بكلام آخر ثمة وجه شبه بين الطغاة والنجوم، فحواه أن الاثنين يعتبران الناس أرقاماً موجودة فقط لترسيخ عوالمهم. فالطغاة يمضون عمرهم في التأكد من وجود صورهم وتماثيلهم في كل زوايا الوطن في محاولة دائمة لإثبات نرجسيتهم المرضية، والنجوم يقفون ربع عمرهم أمام المرايا للتأكد إن كانوا سيظهرون بالصورة التي تجعلهم محبوبين أكثر من قبل الجماهير، الجماهير التي لا يعرفون عنها سوى كلمات المديح والتبجيل لهم ولشخوصهم. لكن استمرار الحراك الشعبي في تلك الأيام وتحوله إلى ثورة شعبية جعلت عدد غير قليل منهم يقفون مع الثورة وينزلون إلى الشوارع للمشاركة بالظاهرات السلمية التي عمت مدن وبلدات سوريا، ووقف عدد آخر من الفنانين ضد الثورة، وأعلن منذ الأيام الأولى موقفه المؤيد للطاغية بشار الأسد، وبقيت أسماء أخرى صامتة. وهناك من حاول إمساك العصا من المنتصف، مثل الممثل بسام كوسا الذي شارك في الملتقى التشاوري متحدثاً عن أهمية الحوار للوصول بالبلد إلى بر الأمان، شارحا دلالة سوريا الحضارة، ومنادياً بالمواطنة قائلاً: أن السلطة همشت كل المجتمع وليس الأكراد فقط، هذا جزء مما قاله النجم كوسا في تلك الأيام.

كما تحدثت بعض المواقع الصحفية بتاريخ ١٥-١١-٢٠١٢ عن لقاء جمع الفنان كوسا مع الطاغية بشار الأسد حيث طلب الأخيرمنه أن يستقطب الفنانين السوريين من أجل أن يظهروا في الندوات التلفزيونية، وفي التلفزيون السوري ودراسة مطالبهم المادية، وذكرت تلك الأخبار، وفيما يبدو استكمالا لذلك اللقاء استقبل علي مملوك رئيس مكتب الأمن الوطني السيد كوسا ورشح بأنه تم وضع مصادر مالية تحت تصرفه ليتم استخدامها في إنتاج كليبات وتنفيذ أفكار إعلامية تلفزيونية ضد الثورة، وطلب مملوك أن يتم التنسيق مع المخرج نجدت أنزور نظرا لخبرته الكبيرة في الإخراج وولائه المطلق لعائلة الأسد.

وأمام عدم نفي الفنان كوسا لهذه الأخبار، نعتقد أن ما نشر كان صحيحاً. ويبدو أن كوسا لم يميز إلى الآن بين الواقع والتمثيل فمازال يظن أنه يمثل دوراً ناجحاً في أحد مسلسلاته، بينما نهر الدم السوري مستمر في التدفق كثمن كبير لحرية طال انتظارها.

كذلك نجد نجوماً كان يكفيهم أن يصمتوا ليبقوا على قليل من احترام الناس لهم، لكنهم أرادوا الوقوف مع الطاغية القاتل وزمرته الدموية، ومن هؤلاء الفنان دريد لحام الذي عرف من خلال فنه انه ضد الاستبداد والطغيان، وظهر ذلك خلال تعاونه الفني مع المبدع محمد الماغوط في عدة مسرحيات وأفلام سينمائية، لكن هذا الفنان كان يعيش فصاما حقيقياً بين التمثيل وواقعه الفعلي حيث تتحدث الذاكرة الشعبية السورية عن علاقة هذا الفنان الوثيقة بالطاغية الأب، وعلاقته الجيدة بضباط أمن كبار من عيار محمد ناصيف وعلي مملوك، وحين بدأت الثورة دأب على إرسال تصريحات عدائية للثورة والثوار والوقوف مع (جيش النظام) الذي يعتقد أن عليه مهمة الحفاظ على السلم الأهلي وليس محاربة إسرائيل.

وطبعاً لا يمكننا أن ننسى الموقف المخزي الذي اتخذته الفنانة سلاف فواخرجي في مناصرتها للنظام القاتل، هي والفنانة رغدة، ويبدو أن السوريين الثائرين قد تعلموا درساً كبيراً عن خفايا ابتلاع وتطويع الأمن السوري لعالم الفنانين السوريين. وماذكرناه هو غيض من فيض، حيث يستمر الفنانون المناصرون للثورة في متابعة طريقهم الشريف مع الشعب الذي ينتمون إليه، بينما يتابع شبيّحة الفنانين طريقهم أيضاً في مؤازرة القتل والقاتل، وشتان بين الجهتين. جهة تقف مع الحق والثورة وأخرى تقف وتناصر الطاغية ونظامه الفاشي.

واستمر انقسام الفنانين الحاد بين مؤيد للنظام ومعارض له، حيث طلب الفنان وائل رمضان من الفنانين المعارضين أن يخرجوا من صفحته على الفيس بوك، بينما في الطرف الآخر تماماً، حوّلت الفنانة يارا صبري صفحتها على الفيس بوك إلى منبر حقوقي حر للمطالبة بالإفراج عن كافة المعتقلين السوريين والمخطوفين من قبل قوات الأمن أو الشبيحة أو غيرها من جهات أخرى، وتكاد تكون صفحة يارا صبري من أهم المنابر الإعلامية العاملة لصالح الثورة السورية، ولذلك غادرت سوريا منذ أكثر من عام.

كما أفرزت الثورة فنانات يحملن من الرقي والإخلاص الأخلاقي لفنهم وقضايا شعبهم الكثير، فالممثلة فدوى سليمان أول فنانة سورية شاركت بالمظاهرات، آثرت منذ الساعات الأولى الوقوف مع المتظاهرين السوريين، وانتقلت من دمشق إلى حمص ودخلت إلى الأحياء المحاصرة، لتقف مع المتظاهرين السلميين وتشارك في هذه المظاهرات لأشهر، حتى تمّ تهديدها من قبل النظام وأعوانه، فساعدها الثوار للانتقال إلى خارج سوريا وصولاً إلى باريس، لتتابع من هناك مؤازرتها للثورة السورية، ومما قالته يوما:(لا أحد مضطرا للصمت في سوريا، وعار على كل سوري أن يصمت الآن، وإن لم يكن الدم يحركنا فما الذي سيحركنا؟).

وهناك الفنانة مي سكاف التي اعتقلت منذ أيام لفترة مؤقتة وشنّ أصدقاؤها حملة كبيرة على الفيس بوك مطالبين بإطلاق سراحها، وفعلاً تم بعد ساعات إطلاق سراحها وهي التي لم تغادر القطر حتى الآن وتتابع عملها في مناصرة الثورة والثوار، ومي سكاف وقفت منذ الأيام الأولى مع الثورة السورية وكانت من الموقعين على البيان المعروف باسم بيان الحليب حيث طالب عدد من الفنانين والكتاب والمثقفين بفك الحصار عن درعا وإيصال الغذاء والدواء وحليب الأطفال للمحاصرين هناك والمعروف أن سكاف متهمة من قبل النيابة العامة بالخيانة وذلك بعد صدور قوانين الإرهاب من قبل رأس النظام.

قائمة الفنانين الشرفاء تطول كثيراً، غير أن نقابة الفنانين التي كانت تطبّل وتزمر طوال عمر النظام، وتتحدث عن أن الفن رسالة، تخلت كلياً عن أي مهمة تجاه الفنانين المنتسبين لها، لابل تحولت إلى خندق تشبيحي كامل لصالح النظام ضد الفنانين الواقفين مع الثورة، وحين أعلن الفنان العراقي نصير شمّة حملته من أجل كرفانة لكل عائلة سورية لاجئة في مخيم الزعتري، ورصد لذلك مبالغ من ثروته الشخصية، كانت فاديا خطاب ومكتبها التنفيذي وشبيّحة الفنانين يتابعون تحريضهم العلني على الثوار والثورة، ويصمتون صمت القبور عن آلام السوريين النازحين واللاجئين في دول الجوار، وحين كانت إسرائيل تحاصر غزة كان قسم من هؤلاء الشبيّحة من الفنانين يقومون برحلات سياحية من أجل مناصرة الشعب الفلسطيني المحاصر في غزة، برفقة كاميرات التلفزيون السوري أثناء عودتهم إلى الوطن، بينما يصمتون تجاه السوريين المحاصرين في مئات البلدات والأحياء الثائرة!.

تقرير عام ٢٠١٣ : العالم يزداد خطراً على اللاجئين والمهاجرين

منظمة العفو الدولية ٢٣ مايو ٢٠١٣

(لندن)– مع إصدار تقييمها السنوي لحالة حقوق الإنسان في العالم، قالت منظمة العفو الدولية إنّ التقاعس العالمي تجاه حقوق الإنسان يجعل العالم مكاناً خطِراً على اللاجئين والمهاجرين على نحو متزايد.

قال الأمين العام لمنظمة العفو الدولية سليل شتي: «إن عدم التصدي لأوضاع النزاعات بشكل فعال يخلق طبقة دنيا كونية. وإن حقوق الذين يفرون من أتون النزاعات لا تحظى بالحماية. وتنتهك حكومات عديدة حقوق الإنسان باسم الحد من الهجرة – متجاوزةً بذلك تدابير مراقبة الحدود المشروعة.» وأضاف شتي يقول: «إن هذه التدابير لا تلحق الضرر بالأشخاص الذين يفرون من النزاعات فحسب، بل تؤدي إلى دفع ملايين المهاجرين إلى السقوط في أوضاع سيئة، من قبيل العمل القسري وإساءة المعاملة الجنسية، بسبب السياسات المناهضة للهجرة. وهذا يعني إمكانية استغلالهم والإفلات من العقاب على ذلك. ويسهم الخطاب الشعبوي المناهض للاجئين والمهاجرين في تأجيج تلك الأوضاع المسيئة بسبب الصعوبات المحلية التي تواجه الحكومات.» في عام ٢٠١٢ شهد المجتمع الدولي طائفة من حالات الطوارئ في أوضاع حقوق الإنسان، أرغمت أعداداً كبيرة من الناس على نشدان السلامة والأمان، سواء داخل حدود الدول أو عبرها. خسر الشعب السوري سنة أخرى من عمره، حيث لم يتغير شيء يُذكر، باستثناء تزايد أعداد الأرواح المزهَقة أو المحطَّمة، مع نزوح ملايين السكان بسبب النزاع. وقد وقف العالم متفرجاً بينما استمرت قوات الجيش والأمن السورية في شن هجمات عشوائية ضد المدنيين، وإخضاع الأشخاص الذين يعارضون الحكومة للإخفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء، في الوقت الذي تستمر الجماعات المسلحة في احتجاز الرهائن وارتكاب عمليات القتل الميداني والتعذيب، لكن على نطاق أضيق.

وقد استُخدم اعتبار حقوق الإنسان «شأناً داخلياً» كذريعة للحؤول دون اتخاذ إجراءات دولية للتصدي لحالات طارئة، من قبيل الحالة السورية. ولا يزال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة – الموكولة إليه مهمة صون الأمن العالمي والقيادة العالمية – عاجزاً عن ضمان اتخاذ قرارات سياسية منسقة وموحدة. ومضى سليل شتي يقول: «لا يجوز استخدام مبدأ احترام سيادة الدول مبرراً لتقاعسها. ويتعين على مجلس الأمن التصدي بثبات للانتهاكات التي تدمر حياة الناس، وترغمهم على الفرار من ديارهم. وهذا يعني رفض المعتقدات البالية والمجردة من الأخلاق التي تعتبر أن القتل الجماعي والتعذيب والجوع ليست من شأن الآخرين.» وواجه الأشخاص الذين يحاولون الفرار من أتون النزاعات والاضطهاد ، بشكل منتظم، عقبات هائلة في محاولات عبور الحدود الدولية.

وغالباً عبور اللاجئين للحدود أصعب من عبور الأسلحة التي سهَّلت ارتكاب العنف الذي أرغم أولئك الأشخاص على الفرار من منازلهم. بيد أن اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة من قبل الأمم المتحدة، في مارس/آذار ٢٠١٣ ، يعطي الأمل في وقف شحنات الأسلحة التي يمكن أن تُستخدم لارتكاب فظائع.

وقال سليل شتي: «إن اللاجئين والنازحين لا يمكن أن يظلوا 'بعيدين عن العين وبعيدين عن الذهن'، وإن حمايتهم واجب علينا جميعاً. إذ أن عالم الاتصالات الحديثة الذي لا حدود له يجعل من الصعب، على نحو متزايد، إخفاء الانتهاكات خلف الحدود الوطنية، ويتيح لكل شخص فرصاً غير مسبوقة للدفاع عن حقوق ملايين البشر المقتَلعين من جذورهم.»

للمزيد:

http://www.amnesty.org/ar/news/report-2013-world-increasingly-dangerous-refugees-and-migrants-2013-05-23

عدد اللاجئين السوريين يتخطى حاجز المليون ونصف المليون لاجئ مع توقع قدوم المزيد

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٧ مايو/ أيار ٢٠١٣

أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنّ عدد المدنيين السوريين الذين فروا من بلادهم هرباً من الصراع قد تجاوز حاجز المليون ونصف المليون. وقال دان ماك نورتون، المتحدث باسم المفوضية في جنيف: "يتواصل التأثير المدمر للصراع السوري على حياة من يجبرون على الفرار".

مُشيراً في مطلع حديثه للصحفيين في جنيف إلى أنّ العدد الفعلي قد يكون أكبر بكثير، مضيفاً: "يرجع ذلك إلى المخاوف التي يشعر بها بعض السوريين تجاه عملية التسجيل".

كذلك أكدّ نورتون على أنّ الفجوة الآخذة في الاتساع بين الاحتياجات والموارد المتاحة تمثل تحدياً متزايداً. فقد سجلت المفوضية نحو مليون لاجئ منذ بداية العام، أي ما يعادل ٢٥٠،٠٠٠ فرد شهرياً. ومن المقرر في مطلع الشهر القادم أن تعلن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عن النداء المحدث الخاص بتمويل الأزمة في سوريا. مُضيفاً: "يروي لنا اللاجئون عن أن القتال المتزايد وتغير المُسكين بزمام المدن والقرى، خاصة في مناطق الصراع، يدفع المزيد من المدنيين لاتخاذ قرار مغادرة البلاد. فقد شهدنا على مدار الأشهر الأربعة الماضية تدهوراً سريعاً في الأوضاع مقارنة بالعشرين شهراً السابقة من الصراع".

على صعيد آخر، واصلت المفوضية داخل سوريا متابعة احتياجات مئات من العائلات النازحة ومتابعة حالاتهم في قرية زمرين على مشارف طرطوس، تلك المدينة المطلة على ساحل البحر المتوسط. لقد فروا من منطقة بانياس في محافظة اللاذقية حيث اندلعت المصادمات في مطلع مايو/ أيار، ولجأت بعض العائلات إلى مسجد ومدارس محلية، ولكن معظمهم نزلوا ضيوفاً على عائلات في زمرين. وقد تلقت هذه العائلات مساعدات الإغاثة الطارئة المقدمة من المفوضية. وقد علمت المفوضية بأنّ العديد من العائلات عادت إلى بانياس نظراً لأداء أبنائهم الامتحانات في وقت قريب.

وعادت المساعدات المقدمة من المفوضية بالنفع على ٣،٠٠٠ فرد كجزء من الجهود المشتركة لوكالات الأمم المتحدة، ووزعها شركاء المفوضية خلال الفترة من ٤ إلى ١١ أيار. يذكر أنّ المفوضية موجودة في طرطوس منذ أوائل نيسان، كما أنّ لها حضوراً دائماً في خمس مدن أخرى هي دمشق، وحلب، والحسكة، وحمص. وقد تمكنت بصفة عامة من تقديم مساعدات الإغاثة في سوريا إلى ٨٦٠،٠٠٠ نازح منذ بداية العام.

في لبنان عملت المفوضية على رفع قدرتها على تسجيل اللاجئين، وذكر نورتون إلى ذلك: "يتقدم كل يوم ما يزيد عن ٤،٢٠٠ فرد إلى مكاتبنا للتسجيل. وقد سجلنا في مراكزنا خلال شهر نيسان أكثر من ٩٠،٠٠٠ لاجئ؛ بزيادة تفوق عشرة أضعاف مقارنة بنفس الشهر العام الماضي".

وانخفضت فترات الانتظار للتسجيل إلى معدل يتراوح بين ١٦ و٣٠ يوماً في كافة المراكز، باستثناء الجنوب حيث بدأ تشغيله مؤخراً.

للإطلاع:

www.unhcr-arabic.org/519b04c16.html

حرية – العدد (٣٨) ٢٠١٣/٥/٢٧

من يسعى إلى التقسيم؟

محمد سليم

«السعي إلى التقسيم» تهمة أخرى تضاف إلى لائحة الاتهامات الموجهة ضد الثورة السورية.

بالنسبة إلى أنصار نظرية المؤامرة، وهم كثر في عالمنا العربي، فإن الثورة قامت أصلاً لهذه الغاية، ممهدة الطريق، هي وشقيقاتها من ثورات الربيع العربي، إلى سايكس بيكو جديدة، على أن تشمل هذه النسخة مصر وبعض أقطار الخليج والمغرب العربي أيضاً..

ولا يعدم هؤلاء «دليلاً مؤكداً» على زعمهم هذا، إذ يحملون خريطة يقولون إنها سربت في عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، وعنوانها «الشرق الأوسط الجديد». وفي هذه الخريطة، التي يبرزونها عند كل حديث عن الثورة والثوار، تبدو بلداننا على هيئة مختلفة: مساحات وأسماء جديدة وحدود غير الحدود الراهنة..

والرواية المتحصلة عن هذا (وهي رواية رائجة جداً) أن المحافظين الجدد قرروا تقسيم الشرق الأوسط إلى كيانات جديدة ووفق المعيار الديني ـ الطائفي. وما شهدناه وما نشهده، منذ الثورة التونسية وصولاً إلى الثورة السورية، ما هو إلا التجسيد النهائي لهذه المؤامرة الآثمة، حيث تلوح علامات التقسيم في كل مكان قامت فيه الثورة: ليبيا واليمن وسوريا وحتى مصر..

واللافت أن من بين المؤمنين بهذه الخرافة ثمة مثقفون لامعون، يساريون وقوميون، ما يذكر بعبارة جورج أرويل الشهيرة: «ماذا أفعل بجاهل أكثر ثقافة مني؟!».

منذ أيام خرجت الكاتبة المصرية لميس جابر على قناة (سي بي سي) المصرية، لتشرح كيف أن ثورة الخامس والعشرين من أكتوبر كانت مجرد تمثيلية أمريكية هدفها وضع الإخوان مكان مبارك تمهيداً لتقسيم مصر، وبالطبع فإن بقية الثورات العربية تندرج في سياق هذا المخطط التقسيمي. ولم تجد محاولات مناظرها علي سالم، الكاتب المسرحي المعروف، في زحزحتها عن قناعتها الراسخة، والتي لا يسندها إلا الإيمان بأن الولايات المتحدة تريد بنا سوءاً، وبالتالي فكل ما يحصل لنا من شر هو من صنع يديها..

ولماذا التقسيم؟ بسيطة: من أجل إضعاف الأمة العربية، وتقديم تبرير لإسرائيل كي تتحول إلى دولة يهودية صرفة، بعد أن تغدو في محيط من الدول الدينية والطائفية..

وكأن الأمة العربية كانت تملك من القوة ما يخيف الولايات المتحدة والغرب، وكأن إسرائيل تحتاج إلى قلب العالم رأساً على عقب من أجل إيجاد مبرر لإعلان يهوديتها..!

بالطبع لا يجدي الكلام عن وقائع ولا السؤال عن وثائق، فالمؤامرة لا تعترف بمثل هذه الأشياء الدنيوية. إنها عابرة للزمن وفوق التاريخ، قدرٌ ما إن يكتب علينا حتى نصير أسرى له.. أما الحديث عن اختلاف إدارة أوباما عن إدارة المحافظين الجدد، وعن تغير الاستراتيجية الأمريكية إزاء الشرق الأوسط، وعن انسحاب أمريكا من منطقتنا وتناقص اهتمامها بشؤوننا.. فيقصد منه التمويه والتضليل وحسب.

حسناً.. تبدو المحاججة العقلية عقيمة، فلنسلم جدلاً مع هؤلاء بأن الغرب قد وضع، في زمن ما، مخططاً للتقسيم، ولكن بالمقابل نطلب منهم شيئاً واحداً: أن يكونوا أمناء لحواسهم، لأبصارهم وأسماعهم، وليجيبوا عن هذه الأسئلة: من اليوم ينفذ هذا المخطط على الأرض؟ من هو الذي أشعل الفتنة الطائفية رداً على الثورة السلمية؟ من الذي قسم البلاد بين أكثرية وتحالف أقليات؟ من الذي يركب الصراع الشيعي السني ويستثمره؟ من الذي يتشبث بالسلطة حتى ولو في كيان جديد صغير؟..

باختصار: إذا كان من وجود لـ (سايكس بيكو) جديدة، فمن هو الوكيل الحصري في تجسيدها؟!

هوامش

ياسر عطا الله

مؤتمر ماذا الذي سينعقد في جنيف الشهر القادم؟

قدري جميل يحضر نفسه للمؤتمر، وعلي حيدر يجهز ملفاته، وعمران الزعبي يتحدث عن الأجندة التي ستطرح هناك، وسعيد بخيتان يتصرف وكأنه هو شخصياً من سيشرف على المؤتمر..

فهل ستستضيف جنيف مؤتمراً للحوار بين المعارضة والنظام السوريين، أم مجرد اجتماع دوري للجبهة الوطنية التقدمية؟!

في سياق الإعداد لمؤتمر جنيف٢، طلبت موسكو من دمشق أسماء جديدة غير التي تسلمتها من وزير الخارجية وليد المعلم في شباط الماضي، وضمت رئيس الوزراء وائل الحلقي ونائباً له وثلاثة وزراء، بينهم وزير المصالحة علي حيدر، وأكد الجانب الروسي على أن يتمتع الوفد الجديد بصلاحيات تفاوضية واسعة، وأن يضم شخصيات عسكرية نافذة، مع ترجيح أن يشمل الوفد الوزير المعلم والمستشارة السياسية والإعلامية في الرئاسة بثينة شعبان، وأن يراوح عدد أعضائه بين ١٢ و١٥ شخصاً.

ولكن مصادر مطلعة تقول إن دمشق وافقت على تغيير أسماء وإضافة أسماء جديدة، غير أنها مصرة على أن يكون الوفد برئاسة الحلقي.

حسناً.. وما هي الصلاحيات التي سيحوزها الحلقي؟ وما هو حجم تفويضه؟

إذا كان لا يستطيع التوقيع على قرار إقالة مدير مؤسسة الأعلاف، فكيف سيوقع على قرار إقالة رئيس الجمهورية؟!

أية فرصة لمؤتمر يتمثل فيه النظام بالحلقي؟!

في الواقع إن الحلقي هو الذي لديه فرصة: عندما يصل إلى جنيف أن يعلن انشقاقه، ويطلب اللجوء إلى إحدى الدول المشاركة في المؤتمر.

الوزراء المعارضون موضة سورية جديدة، أملتها «الإصلاحات الجذرية» التي قام بها النظام، و«الشفافية» التي صارت عنوان المرحلة..

هكذا يخرج علينا قدري جميل أو علي حيدر أو حتى بعض الوزراء من البعثيين أنفسهم.. ليعلنوا عدم رضاهم عن سياسات الحكومة، وعدم اقتناعهم بمسار الأمور، مؤكدين وجود فوضى، وفساد، وتقاعس، وعقبات روتينية، وعدم التزام ولا مبالاة، وعرقلة للإصلاح..

ويبدو أن هؤلاء استمرؤوا الشفافية واستعذبوا النقد الذاتي، لدرجة أوشكوا معها أن يدعوا إلى مظاهرة لإسقاط أنفسهم!

بتحول الوزير إلى معارض فهو، من حيث المبدأ، يقدم اعترافاً بأنه يعرف.. يعرف كل ما يدور حوله، واضعاً نفسه أمام احتمالين صعبين: إما أنه حاول إصلاح الشؤون التي تغضبه دون أن يفلح، وإما أنه لم يحاول من الأصل، ويتكلم فقط ليريح ضميره، وفي كلا الحالتين ينتفي المبرر لبقائه في منصبه.

بالطبع يحق للوزير أن يعلن نقده ويصرح بسخطه، ولكن شريطة أن يكون قد صار في بيته، أو.. في بيت خالته.

حرية – العدد (٣٨) ٢٠١٣/٥/٢٧

جنيف ٢.. مؤتمر سد الذرائع

هشام القاسم

مع اقتراب الموعد المفترض لمؤتمر جنيف ٢ (في ١٤ أو ١٧ الشهر القادم) فقد سرت الحرارة في أوصال الدبلوماسية العالمية، وتعددت المبادرات المطروحة، فيما لا يزال الغموض يلف الكثير من التفاصيل: جدول الأعمال، الوفود المشاركة، المدة الزمنية..

آخر المبادرات جاءت من الشيخ أحمد معاذ الخطيب، الرئيس المستقيل للائتلاف الوطني، وتنص المبادرة على تسليم الرئيس لصلاحيته كاملة خلال عشرين يوماً إلى نائبه فاروق الشرع أو رئيس الحكومة الحالي وائل الحلقي، على أن يغادر ومعه ٥٠٠ شخص يختارهم إلى أي بلد يرغب باستضافتهم.

وحسب البند الثاني من المبادرة يتوجب على رئيس الجمهورية الحالي أن «يحلّ مجلس الشعب وتُنقل صلاحياته التشريعية إلى الشخص المكلف بصلاحيات رئيس الجمهورية».

وتدعو المبادرة إلى أن «يعطى رئيس الجمهورية الحالي بعد قبوله الانتقال السلمي للسلطة مدة شهر لإنهاء عملية تسليم كامل صلاحياته»، وبأن «تستمر الحكومة الحالية بعملها بصفة مؤقتة (مئة يوم) من تاريخ تسلُّم الشخص المكلف صلاحيات رئيس الجمهورية الحالي».

وتقوم الحكومة بصفتها المؤقتة وخلال (المئة يوم) بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية، ويدعى الأمين العام للأمم المتحدة إلى تكليف وسيط دولي للإشراف على المرحلة المؤقتة في سورية، والالتزام بها، ورعاية عملية انتقال السلطات. وبعد مرور المئة يوم وتنفيذ بنود هذه المبادرة، تنتقل جميع صلاحيات الحكم إلى حكومة انتقالية يتم الاتفاق والتفاوض عليها في إطار ضمانات دولية، وتتولى الحكومة الانتقالية اللاحقة مهام التحضير والتأسيس لسورية الجديدة.

إضافة إلى ذلك ثمة بنود أخرى تتعلق بإطلاق جميع المعتقلين السياسيين من جميع السجون والمعتقلات، وباتخاذ كل الإجراءات لعودة المهجّرين، وتسهيل عمليات الإغاثة، والتزام جميع الأطراف بوقف استخدام الأسلحة الثقيلة، وتحت الرقابة الدولية.

بالتزامن مع مبادرة الخطيب، فقد نشرت صحف تركية ما قالت إنه «خطة عمل» من المقرر أن «تعرضها تركيا على الدول المعنية بالملف السوري وذلك تمهيداً لعقد مؤتمر جنيف ٢». وملخص المقترحات التركية، التي تسربت بعد زيارة أردوغان لواشنطن ولقائه بالرئيس الأميركي باراك أوباما:

أولاً: إعلان الأسد أنه سيسلم صلاحياته كامله لحكومة انتقاليه مشتركة من النظام والمعارضه مقابل بقائه في البلاد، سواء في القصر الرئاسي أو كمواطن عادي، والسماح له بالمشاركة في الانتخابات المقبلة.

ثانياً: الائتلاف الوطني هو من سيمثل المعارضة في موتمر جينيف، ويمكن العمل علي توسيع الائتلاف حتي ذلك الحين.

ثالثاً: يمكن أن تشارك في المؤتمر لجنة المصالحة الوطنية السورية نيابة عن النظام، مع التأكيد علي رفض مشاركة من تلطخت أيديهم بالدم في المؤتمر.

رابعاً: الحكومة الانتقالية تدير البلاد بصلاحيات كامله لحين الإعداد للانتخابات العامة.

خامساً: يجب وضع إطار زمني واضح لمفاوضات جينيف ٢.

وكانت مجموعة أصدقاء سوريا قد خلصت من اجتماعها في عمان إلى التأكيد على ثوابت فيما يخص مؤتمر جنيف ٢، أهمها عدم وجود مكان للأسد في العملية الانتقالية، ودعم الائتلاف الوطني بوصفه ممثلاً شرعياً للشعب السوري، وبالتالي محاوراً أساسياً في جنيف. وقريب من هذا ما توصل إليه الأمريكيون والأوربيون في اجتماعات عديدة عقدت على مدار الأسبوعين الماضيين.. فهل بإمكاننا أن نستنتج من ذلك إشارات على الوجهة التي سيسلكها المؤتمر القادم؟ على الأرجح لا. فهذا هو الوجه الأول للمشهد، أما الوجه الآخر فلم يتبلور بعد على صيغة مبادرة أو خطة عمل واضحة. وفيما يبدو أن إيران قد حسمت أمرها، فإن دعيت إلى المؤتمر ستنحصر مهمتها في إفشاله، وإن لم تدع فستقوم بإفشال نتائجه (في حال خرج بنتائج).. فإن النظام لا يزال في طور دراسة المسألة، مقدماً إشارات متضاربة وغامضة، أما الروس الذين يكررون، منذ سنتين، رغبتهم بحل سلمي عبر الحوار، فإنهم لم يصوغوا رغبتهم المزعومة هذه في ورقة واضحة ومقترحات عملية.

ولكن هل يعني هذا أن النظام وحلفائه الروس لا يملكون خطة غير معلنة؟

تفيد المعطيات أن الروس ينظرون إلى مؤتمر جنيف على أنه المقدمة لسيناريو الـ ٢٠١٤، حيث تستمر المفاوضات حتى موعد الاستحقاق الرئاسي في العام المقبل، وعندئذ يكثفون ضغوطهم على الرئيس كي لا يترشح لولاية جديدة، وهذا السنة من المفاوضات الخلبية تتيح لهم ترتيب إعادة إنتاج النظام بما يضمن مصالحهم، فضلاً عن تحقيق هدفهم المعلن: عدم خلع رئيس آخر بفعل ثورة شعبية أو تدخل خارجي..

وما يعزز هذا الاستنتاج هو الحديث الروسي المتكرر عن استحالة وضع سقف زمني (شهر أو شهرين)، فالمفاوضات قد تستغرق سنوات طويلة، حتى أن مسؤولاً روسياً أشار إلى أن «مؤتمر مدريد للسلام بين العرب وإسرائيل قد استمر عقوداً، فيما بقيت المفاوضات اللبنانية دائرة لمدة ١٤ سنة حتى توجت باتفاق الطائف»!

أما خطة النظام فتتفق مرحلياً مع الخطة الروسية، فيما تختلف تماماً في الهدف النهائي، فلا مكان هنا لمحطة الـ ٢٠١٤ ولا أثر للحديث عن تنحي. الخطة الرسمية السورية تعتبر مؤتمر جنيف مجرد خط يوازيه خط آخر يتمثل في «الاستمرار بالحرب على الإرهاب». ويستعد النظام، مدعوماً من إيران وحزب الله، لمعركة شرسة يأمل أن يقلب على إثراها الموازين على الأرض، وإذا ما بقي مؤتمر جنيف قائماً حتى ذلك الوقت فسيكون مكاناً ملائماً لعقد تسوية وفق شروط النظام: استسلام المعارضة وقبولها بـ «إصلاحاته»، وإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها تحت إشرافه، أو تحت إشراف حلفائه..

بين خطة الشيخ معاذ الخطيب المفرطة في حسن نواياها، وخطة الأتراك المفرطة في تساهلها، وبين خطة النظام وخطة حلفائه الروس، ثمة هوة واسعة يصعب على مؤتمر جنيف ٢ أن يجسرها، ما يعني أنه سيكون أمام خيارين: إما أن يفشل سريعاً، أو يتحول إلى مناورات عقيمة وتفاوض من أجل التفاوض..

كان الأمر سيغدو مختلفاً لو أن الأمريكيين والأوربيين قد جسدوا واقعياً النتيجة التي توصلوا إليها نظرياً: البندقية من أجل الوصول إلى طاولة المفاوضات، أي دعم الجيش الحر بالأسلحة النوعية، ما يتيح له تحقيق انتصارات على الأرض تجبر النظام على تغيير حساباته والجلوس إلى طاولة مفاوضات جدية، ينصاع فيها إلى تسوية عادلة ونهائية..

ولكن شيئاً ما حدث في الفترة ما بين إعلان هذا الشعار، وبين إطلاق فكرة جنيف ٢.. قد يكون صفقة أمريكية روسية غير معلنة، أو هو فرصة أخيرة قرر الغربيون منحها للروس قبل أن يتورطوا في أزمة لا يرغبون التورط فيها..

من المؤكد أن مؤتمر جنيف سيمنح النظام مهلة إضافية، ولكن من المؤكد أيضاً أنه لن يكون مكان لعقد التسوية التي ينشدها هذا النظام، وأياً تكن النوايا الروسية، وأياً تكن حقيقية المواقف الأمريكية والأوربية، فإن أحداً لن يستطيع إجبار شعب برمته على أن يرمي نفسه في الهاوية.

حرية – العدد (٣٨) ٢٠١٣/٥/٢٧

الوسائط الاجتماعية سبيلاً للتوثيق

سلمى رزق

ذكر الرئيس السوري في لقاء له ببعض الوفود الشعبية، أنّه «لا يزعل» ممّن يتظاهر ويخرج إلى الشارع، لكنه «يزعل» ممن يُصوّر ويرفع مقاطع الفيديو على اليوتيوب. في محاولة لتكرار سيناريو مجزرة حماة ١٩٨٢ التي تفيد الأرقام التقريبية بوقوع قرابة ٤٠ ألف ضحية بينهم نساء وأطفال ومسنين. إضافة إلى ١٥ ألف مفقود لم يتم العثور على أثارهم منذ ذلك الحين.

في المقابل، ردّ السوريّون بحملات تصوير، شهادات، كتابة، والسعي بمختلف الوسائل لتوثيق واقعهم مؤسسين شبكات ومنظمات حقوقية تحاول اتباع معايير حقوقية دولية في توثيق خروقات حقوق الإنسان في سوريا، بالرغم من سياسة النظام في محاربة الإعلاميين وكل من يحمل كاميرا ونشطاء الانترنيت.

كان لهذه الشبكات فوائد كثيرة، فعلى المستوى الداخلي نجحت هذه الشبكات في كسر الحصار الميداني الذي حاول النظام فرضه على شوارع وأحياء ومدن بأكلمها، إذ ومن خلال شبكة «فيسبوك» يتناقل الناشطون أخبار المعتقلين، المفقودين، الشهداء، المداهمات، مناطق الاستهداف العسكري، وحتى طبيعة هذا الاستهداف إن كان قنصاً أو قصفاً بالدبابات أو براجمات الصواريخ ...، كذلك استفادت منظمات حقوقية عديدة من مقاطع الفيديوهات والشهادات المصوّرة في بحوثها حول خروقات حقوق الإنسان في سوريا خلال الفترة الماضية، ومن أيّ طرف كان. تذكر منظمة «هيومن رايتس ووتش» في تقرير لها يعود إلى بدايات الثورة السورية وتحديداً آب ٢٠١١ أنّ (إن الغالبية العظمى مما يقارب ٢٠٠٠حالة قتل، قامت مجموعات حقوقية محلية بتوثيقها). مثل «المرصد السوري لحقوق الإنسان» و«الشبكة السورية لحقوق الإنسان» بالإضافة إلى «مركز توثيق الانتهاكات في سوريا» ومنظمات أخرى.

يوثّق مركز «توثيق الانتهاكات» أرقام الضحايا من مدنيين وعسكريين، من كلا الطرفين. بالإضافة إلى المعتقلين والمفقودين والمخطوفين وانتهاكات الجهات غير الرسمية، ومؤخراً استخدام الغازات السامة. يشرح المركز آلية عمله وهي على ثلاث مراحل:

١- يقوم على جمع وتوثيق البيانات مجموعة من النشطاء الحقوقيين والميدانيين والمراسلين المتطوعين في مختلف المناطق، فيتم تسجيل جميع المعلومات التي ترد منهم إلى فريق إدارة الموقع الالكتروني.

٢- استكمال هذه المعلومات سواء من حيث جمع الفيديو أو صور الشهداء أو أية تفاصيل أخرى حول الضحية، وذلك من قبل الفريق المشرف على الموقع الالكتروني.

٣- التدقيق الدوري حيث يتم إرسال البيانات إلى النشطاء حسب مناطقهم من أجل التأكد من خلوها من الأخطاء واستكمال ما ينقص من معلومات حال توفرها.

أمّا صعوبات تدقيق المعلومات والتحقق منها فتعود إلى تعقيدات الوضع السوري وما تخضع له المناطق من حصار وما يعانيه النشطاء من أوضاع أمنية سيئة، وتقطيع أوصال المدن والمناطق وتخوف الأهالي من إعطاء المزيد من التفاصيل عن أبنائهم بسبب التهديدات الأمنية، والانشغال بالبيانات الجديدة للضحايا الجدد الذين يعدون بالعشرات بشكل يومي، ما يقلص إمكانية العمل على بيانات الضحايا الأقدم.)

إنّ عملية التوثيق في هذه الحالة التي تشهد تصاعداً في العنف والعنف المضاد الذي ينزلق فيه كلا الطرفين إلى ممارسة انتهاكات لحقوق الإنسان، وترفض فيه الحكومة السورية دخول وحرية الحركة للجنة تقصّي الحقائق المُكلّفة من الأمم المتحدة، تكتسب العملية أهميّة متزايدة بإضطراد في تخفيف حدّة الأثر الزمني للجريمة، وحفظ حقوق الضحايا من النسيان، ويمكن اعتبارها وسائل أوليّة مساعدة في أي عملية تحقيق ومساءلة. خاصة وأنّ عمل الكثير من المنظمات السورية في توثيق خروقات حقوق الإنسان راعى الجندر، العمر، والتوزع الجغرافي، والأهم محاولته توثيق الضحايا من الطرفين.

وعليه، شكّلت مجموعة الفيديوهات المتوفرة على شبكات التواصل الاجتماعي وعبر سنتين من عمر الحراك الثوري السوري محتوىً متنوّع المعلومات والمصادر كما الأمكنة والأزمنة، في تقرير صادر عن «هيومن رايتس ووتش» بعنوان: (سوريا ـ أدلة تثبت أنّ القنابل العنقودية قتلت أطفالاً) بتاريخ نوفمبر ٢٧، ٢٠١٢ نقرأ: (يشير تحليل أجرته هيومن رايتس ووتش لمقاطع الفيديو التي نشرها نشطاء سوريون على الإنترنت والتي تصور موقع الهجوم، إلى استخدام ثلاثة قنابل عنقودية على الأقل من طراز «آر بي كيه ٢٥٠/٢٧٥ إيه أو ١ إس سي إيتش». تحتوي كل قنبلة عنقودية من هذا الطراز على ١٥٠ قنبلة انشطارية صغيرة من نوع إيه أو ١ إس سي إيتش المضاد للأفراد، ويبلغ مداها التدميري مساحة ٤٨٠٠ متر مربع (٥٢٠٠٠ قدم مربع)، وهو ما يعادل ملعباً لكرة القدم الأمريكية، حسب أحد المراجع الدولية المُعتَمدة عن الأسلحة المقذوفة جواً).

إنّ استخدام القنابل العنقودية مُحرّم دولياً باتفاقية الذخائر العنقودية (آب ٢٠١٠)، علماً أنّ سوريا ليست من الدول الموقعة على الاتفاقية.

حيثُ كوّنت هذه المعلومات الأوليّة أساساً انطلقت من خلاله مجموعة من التحقيقات الصحفية التي بحثت في الوضع السوري في مستواه الإنساني والقانوني، ونذكر منها فيلم « آلة التعذيب في سوريا» الذي أنتجته القناة البريطانية الرابعة بتاريخ ديسمبر ٢٠١١، وفي هذا الفيلم تمّ التثبت من الإجرام المنهجي الذي يعتمد فيه النظام السوري التعذيب سياسة للعقاب واستخلاص المعلومات، كما يتم البحث في مسؤولية القيادة التي تتحمل أمام المحاكم الدولية مسؤولية هذه الجرائم. وبحسب صحفية عملت على البحث والتحقّق في الفيلم فإنّ التحقق من الفيديوهات التي قاربت ٣٠ ألفاً تمّ: (عبر حصر عدد منها بداية، ثم طُلِبَ من مجموعة نشطاء سوريين وغير سوريين تحليل المعلومات الموجودة في الفيديوهات للتحقّق منها. وأخيراً تمّ دعم الفيديوهات بشهادات ناجين، وشهادات عيان تدعم البحث في منهجية التعذيب في سوريا)، ومنهم إعلامي اعتقل في فرع المخابرات الجوية، بالإضافة إلى شهادات خبراء في الطب والقانون الدولي وباحثين في منظمة «العفو الدولية».

إنّ التعذيب جريمة من الجرائم بحق الإنسانية التي تنظر بها المحكمة الجنائية الدولية وفق نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولي. خاصة وأنّ سوريا وإن لم تكن من الموقعين على نظام روما الأساسي إلاّ أنها من الموقعين على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب.

إنّ هذه الفيديوهات، الشهادات، التحقيقات الصحفية والتقارير الخاصة بحقوق الإنسان، تشكّل كماً وثائقياً هائلاً، يُمكّن محققي المحكمة الجنائية الدولية في حال تمّ إصدار قرار من مجلس الأمن بإحالة الملف السوري إلى المحكمة، أو في حال تشكّل حكومة مغايرة تقوم بقبول اختصاص المحكمة وتطلب بدورها التحقيق في الجرائم المرتكبة، حينها يمكن لهذه الوثائق أن تكون دليلاً يُستخدم في المحكمة ذاتها، أو لدعم قرار مدعيها العام بشأن النظر في قبول أو رفض الملف السوري. ففي تقريرها الصادر بتاريخ ١٥/ديسمبر ٢٠١١ بعنوان: (بأي طريقة!: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا) تكشف هيومن رايتس ووتش عن أسماء (٧٤ قائداً ومسؤولاً يتحملون مسؤولية هجمات على متظاهرين عُزّل).

أخيراً لا بُد من الإشارة إلى أنّ الفيديوهات والشهادات المنتشرة على شبكات التواصل- على أهميتها وضرورة توثيقها- يمكن أن تفرز أثراً غير إيجابي في حال استمرار أمد الصراع لزمن طويل، حيث يمكن أن تؤجج رد الفعل الاجتماعي على قسوة ما تتضمّنه في أحيان كثيرة.

بين درعا والريحانية

فداء يونس

تحدث كثيرون في بداية الثورة، وبنية حسنة، أن الأسد لو كان يتمتع بشخصية كاريزمية وذكاء قيادي لربما كان جنب البلد الكثير من المآسي التي مرت ولا زالت تمر بها سوريا، حيث لم يجد إلى التعامل مع فتية درعا الصغار إلا الحل الأمني الذي دمر البلد و سينهي أسطورة الأسد الصغير.

فبالأمس القريب حدث تفجير إرهابي حقيقي في بلدة الريحانية التي يقيم فيها حالياً آلاف السوريين المهجرين من شمال سوريا، وحدثت كارثة حقيقية في عدد القتلى وعدد الجرحى والبيوت المدمرة والبيوت المتضررة، فكيف عالجت حكومة أردوغان المسألة؟

لم يبــق شخصية سياسية في تركيا إلا وزارت الريحانية واجتمعت إلى العائلات المكلومة والمتأثرت بالتفجير لمواساتهم والإطمئنان عليهم، كما صـرفت الحكومة لكل شهيد في هذا التفجير مبلغ يساوي مئة ألف دولار وهو مبلغ كبير في مســتوى المعيشة ضمن تركيا، وصرفت للمصــابين أيضا مبالغ ضخمة إضافة للعلاج، ومنحت أسر الشهداء رواتب عالية مدى الحياة، وقامت خلال أيام من التفجير بترميم كل البيوت المهدمة أو التي تعرضت للأذى، وأعادت تركيب كل ألواح الزجاج المحطمة، وعوضت الجميع عن خسائرهم.

حكومة أردوغان لم تتهم العصابات الإرهابية أو السلفيين، فهي تعلم أن أصابع النظام السوري وراء ما حدث، لأنها مهتمة بالناخب التركي، وهي تعرف أن استمرارها رهن برضائه عن أدائها، بينما حكومة الأسد التي عملت وتعمل على ترهيب الشعب السوري، ولم تحسب له أبد أي حساب، وجدت نفسها منذ اللحظة الأولى لاعتقال أطفال درعا في مواجهة عسكرية وأمنية مع المجتمع ككل ومع أطفال درعا وعائلاتهم.

لذلك امتصت حكومة أردوغان الغضب الشعبي الذي نشب إثر التفجير الإجرامي، وعادت الريحانية تحتضن اللاجئين السوريين إليها بدفء ومحبة، فيما امتد لهيب أطفال درعا ليشمل مساحة سوريا ككل، مدمرا البلد ومرتكبا المجازر، وهي السياسة التي ستكتب نهايته بكل تأكيد.

كاريكاتير العدد

جنيف ٢.. والحل السياسي

جورجيت أسعد

الشعب السوري يُقاتل بدمه، بينما يُقاتل النظام بعناصر جيشه المقهور وشبيحته الأجراء، ومن هنا نجد أن النظام لا يرى سوريا بدون الأسد، بينما لايرى الشعب السوري سوريا بدون الحرية والكرامة التي وسمت ثورته منذ البداية.

لذلك تغدق علينا أبواق النظام الصادحة من طهران وموسكو أناشيد الحل السياسي، فيما هم يرسلون المقاتلين والعتاد لقتل الشعب السوري، ويحشدون الجيوش والأساطيل تهيؤاً لمعركة إقليمية، أو تهديداً بميزان قوى مفروض على الأرض، فالأسد لايهتم بعديد خسائره البشرية، فهم مجرد أرقام في معركة الحفاظ على عرشه وتحالفاته، فيما يسعى السوريون لتخفيف عدد قتلاهم، والحفاظ على ما بقي من سوريا خارج خارطة الدمار والدماء، وهذا هو الدافع لأي حل سياسي، يعيد الشرعية للشعب، ويعيد سوريا لأهلها المشردين في أربعة أصقاع العالم.

فإذا أحلنا الموضوع إلى مؤتمر جنيف ٢ الذي يجري التداول بشأنه، فإننا نجد اتجاه دولي ينادي بالحل السياسي من أجل إدارة الصراع بما يمنع النظام فرصة للتفوق أو لفرض شروطه على الأرض، واتجاه أخر له مصلحة حقيقية بالحل السياسي وفق وثائق القاهرة التي أكدت في رؤيتها للبرنامج المرحلي أنه يبدأ مع رحيل نظام الأسد، لأن الهدف من وراء أي حل بالتفاوض أو بالقوة هو رحيل الأسد ونظامه الدموي الفاسد، وهذا يتطلب توفر ضمانات دولية فعلية تسبق التفاوض، وترتيبات عملية وجدول زمني واضح ومحدد للوصول إلى الهدف المنشود.

ومع أن فرص عقد المؤتمر في ظرف التوتير العسكري راهناً تبدوا غير محسومة حتى تاريخه، فإن على الائتلاف وعلى المعارضة السورية أن تستعد لهذا الآستحقاق، بصفته أمراً حادثا بالضرورة، ولذلك نؤكد ثوابت عملية التفاوض، وفي مقدمتها رحيل الأسد ونظامه، فالشعب السوري ثار من أجل الحرية والكرامة، ويطمح للوصول إليهما دون قطرة دم واحدة، فالحل السياسي الذي يصبوا الشعب السوري إليه هو الحل الذي يؤدي إلى انتصار الثورة، وبناء سوريا المستقبل، دولة مدنية ديمقراطية.

المسالة الأهم في أدوات الثورة، إذ يجب أن تكون المعارضة في موقع قوي إن هي أرادت الذهاب إلى جنيف ٢ ، لا أن تذهب مجموعات متناحرة وفئات متعارضة في رؤيتها للحل ولمستقبل سوريا، ونحن نعلم سلفاً أن العديد من المجموعات التي تسلقت سلم المعارضة لاتهدف إلى أكثر من التفاوض مع النظام للخروج بفتات مائدته، لذلك نعود للتأكيد هنا على دور الائتلاف الوطني لشغل المساحة التي أعطيت له كممثل للشعب السوري، ومقرر بخصوص تشكيل الوفد المفاوض، لكن هذا يفترض بالائتلاف أن يرتقي إلى مستوى المسؤولية التاريخية التي ألقيت على عاتقه، وهو الآن في أهم محطاته، أقصد إجتماع الهيئة العامة للإئتلاف في استنبول، وكان يُفترض به إنجاز التوسعة باتجاه خلق توازن مجتمعي وفكري يتيح له توسيع دائرته التمثيلية التي تقطع الطريق على الآخرين، وأن يحسن أداءه المؤسساتي ويرتقي بطرائق عمله التنظيمية، فوق الأنوات المتضخمة، والمحسوبيات ماتحت الوطنية، وأعتقد أنها فرصته الأخيرة لذلك.

فنحن نطالب بوفد موحد باسم المعارضة، تسند إلى الائتلاف وحده حرية تسميته ويفضل أن يكونوا من داخل الائتلاف ومن خارجه، شريطة أن يكون على طول الخط في موقع يسمح له بقيادة المفاوضات والتحكم فيها بما لا يسمح بترك أي مجال للخلافات والانحراف أو لفتح نافذة للسلطة للعب داخل الوفد المفاوض. شريطة أن يرتقي الائتلاف بأدائه وببنيته معاً.